بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية
مجلس الدولة
رئيس الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

مجلس الدولة
مركز المعلومات - الجمعية العمومية
لقسمي الفتوى والتشريع

رقم التبليغ:	٧٢٩
بتاريخ:	١٠ / ٤ / ٢٠١٧

ملف رقم: ٣٢٩/١/٤٧

السيد الأستاذ/ رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

تحية طيبة وبعد...

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (٦٢٥٣) المؤرخ ٢٠١٥/٩/٢٨ الموجه إلى السيد الأستاذ المستشار الدكتور/ رئيس مجلس الدولة بشأن مدى جواز السماح لشركات الوساطة فى الأوراق المالية باتخاذ إجراءات بيع جزء من الأسهم لاستئداء المديونية المستحقة على عملائها فى حالة وفاة العميل، أو فقده الأهلية، أو منعه من التصرف فى أمواله، لحماية هذه الشركات وعدم تعرضها للتعثر المالى.

ونفيد: أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة فى ٢٢ من مارس عام ٢٠١٧م، الموافق ٢٣ من جمادى الآخرة عام ١٤٣٨هـ ؛ فاستعرضت ما استقر عليه إفتاؤها من أن تكول الجهة الإدارية طالبة الرأى عن تزويد إدارة الفتوى المختصة بما طلبته من بيانات ضرورية للفصل فى الموضوع رغم حثها على ذلك أكثر من مرة إنما ينبئ عن عدولها عن طلب عرض الموضوع على الجمعية العمومية، مما يقتضى معه حفظه.

ولما كان ذلك، وكان الثابت من الأوراق أن إدارة الفتوى المختصة طلبت من الهيئة العامة للرقابة المالية بموجب كتبها أرقام: (١١٢٥) بتاريخ ٢٠١٦/٥/٢٦، و(١٦١٧) بتاريخ ٢٠١٦/٨/١، و(١٨٤٠) بتاريخ ٢٠١٦/٨/٣٠، موافاتها ببعض المستندات اللازمة لإبداء الرأى، وبيان مدى وجود نزاع قضائى بشأن الموضوع، حيث ورد كتاب الهيئة رقم (٢٧٨٩) المؤرخ ٢٠١٦/٤/٢٦ مرافقًا به بعض المستندات المطلوبة، وتضمن الكتاب الإفادة بأن الهيئة لا تعلم عن مدى وجود نزاع قضائى قائم بين شركات السمسرة فى الأوراق المالية وأحد عملائها فى هذا الخصوص، فقامت إدارة الفتوى المختصة بتوجيه كتابها رقم (١٣) بتاريخ ٢٠١٦/١٠/١٥ إلى الهيئة بضرورة قيامها بمخاطبة شركات الوساطة والسمسرة لاستبيان وجود نزاع قضائى قائم بخصوص الحالات الواقعية المعروضة،

إلا أن الهيئة نكلت عن تزويد إدارة الفتوى بذلك، الأمر الذى ينبئ عن عدولها عن طلب عرض الموضوع الماثل على الجمعية العمومية، مما يغدو معه متعينًا حفظه.

لـذلـــك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع، إلى حفظ الطلب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريرًا في: ١٠/ ٥/ ٢٠١٧

رئيس
المكتب الفني
المستشار/
مصطفى حسين السيد أبو حسين
نائب رئيس مجلس الدولة

رئيس
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
المستشار/
يحيى أحمد راغب دكروري
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

معتز/

مجلس الدولة
مركز المعلومات بالجمعية العمومية
لقسمي الفتوى والتشريع